دليل تأهيل البرامج في نظام "أمد"

مقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة تميزا ملحوظا لترتيب الجامعات على مستوى سلم التصنيفات الدولية. ويمثّل ذلك نتاج مجهودات جميع الأطراف المعنية منذ قرابة العشر سنوات. وقد كان للبحث العلمي دورا كبيرا في هذا الاعتراف الواسع الذي جاء نتيجة لعدد المقالات العلمية المنشورة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان مما يساهم في التثمين المتواصل لمكانة التعليم العالي على الصعيد الدولي خاصة أن بعض التخصصات تبقى مطلوبة أكثر من غيرها حيث يجد خريجوها سهولة كبيرة في الحصول على وظيفة في الخارج.

إلا أن معدل طالبي الشغل من بين خريجي التعليم العالي في ارتفاع متواصل منذ اعتماد نظام "أمد" سنة 2007 .ويشير المعهد الوطني للإحصاء، في تقريره الأخير للثلاثي الثاني من سنة 2023، إلى أن معدل البطالة من بين خريجي التعليم العالي يزيد عن 30% للإناث ويفوق 15% بالنسبة للذكور. ولا تتحمل الجامعة وحدها هذه المسؤولية حيث يمكن اعتبارها مسؤولية مشتركة مع المحيط الاقتصادي.

وقد ناهز عدد الطلبة حاليا 262000 طالب، 68% منهم من الإناث و32% من الذكور. إلا أن هذا العدد شهد انخفاضا ملحوظا مقارنةً بسنة 2013 الذي بلغ خلالها عدد الطلبة 337307 طالبًا.

ومن المفارقات أن عدد عروض التكوين الجامعي مستمر في الارتفاع. فقد تجاوز عدد عروض التكوين في نظام "أمد" حاليًا 4182 (3310 مؤهل و872 عرض انقضت فترة تأهيله)، بمعدل تأطير (عدد الطلبة لكل أستاذ) يساوي 10 في حين أن معدل التأطير المتوسط بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يساوي 16. ومعدل التكوين الفعلي (عدد عروض التكوين لكل مؤسسة) يساوي 11.

يبرز عدد الطلبة المسجلين بشهادات الماجستير في السنوات الأخيرة (من 2021-2022 إلى 2023-2024) تفاوتًا على مستوى جاذبية شهادة الماجستير من مجال إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى. ويثير هذا العديد من التساؤلات حول فعالية النظام المعتمد. فقد تم إحداث عدد كبير من عروض التكوين على مستوى شهادتي ماجستير البحث والماجستير المهني لعدد طلبة لا يتجاوز 10 في كل من السنتين الأولى والثانية.

ولمجابهة التحديات الحالية للجامعات التونسية يتوجب على جميع الفاعلين مواصلة تحسين التصنيف الدولي لجامعاتهم، وإدارة عروض التكوين الجامعي في نظام "أمد" بمزيد من اليقظة والمسؤولية.

ومن ناحية أخرى، فإن الرغبة على أن تصبح تونس جزءاً من الاقتصاد القائم على المعرفة تقتضي إعادة صياغة جملة عروض التكوين بما يتماشى مع نموذج متجدد قادر على التجميع والتحول والتأثير.

ولذلك لا يجب الاقتصار على العمل على ترشيد عروض التكوين بل يجب كذلك العمل على تحسين الجودة بشكل ملموس من خلال دعم كل خريج بالمهارات الوظيفية التي ستساعده على الاندماج المهني السريع والناجع.

إن انخراط جميع الفاعلين لتعزيز نظام قائم على المهارات يبقى أساسيا. وستوفر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوثائق والمرافقة والآليات الضرورية لإرساء هذا النموذج الجديد. فالجامعيون يمثلون الجهة الفاعلة الرئيسية والتي ستكون مسؤولة عن إعادة صياغة ما تقدمه من عروض تكوين باعتماد منهجية علمية قائمة على هندسة التكوين ومناهج التدريس الحديثة .

وبذلك ستتاح للجامعيين إمكانية تغيير الطلبة الذين سيكون لهم إثر ذلك دورا مهما لتغيير المجتمع فيما بعد. وستقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقديم الدعم اللازم لتمكين الجامعيين من إحداث هذا التغيير.

إن إعادة صياغة محتوى عروض التكوين وإدارتها من خلال طرق تعليمية مضبوطة ومرتبطة بشكل وثيق بالمهارات الأساسية للاختصاص والمهارات الأفقية ستمنح خريجي التعليم العالي الفرصة للمساهمة في إنشاء اقتصاد المعرفة في بلدهم ويكونون مؤثرين فيه.

وفي هذا السياق يندرج إعداد دليل مرجعي جديد لتأهيل البرامج تحت إشراف لجنة تم تعيينها من طرف مجلس الجامعات بهدف ترشيد عروض التكوين الجامعي وتمكين كل خريجي التعليم العالي من المهارات الضرورية للاندماج في المجتمع.

الدليل المرجعي للتأهيل

يعتمد الدليل المرجعي للتأهيل على أربعة **محاور أساسية**. يمكن إضافة **محور خامس** عندما تندرج عرض التكوين في إطار التعاون الدولي كما يمكن إضافة **محور سادس** وذلك في حالة الشهادات المزدوجة diplômation conjointe والشهادات المتعددة diplomation multiple.

2. تحديد المهن المستهدفة من التكوين.

3. تحديد أهداف عرض التكوين

4. تحديد الحاجيات التعليمية فيما يتعلق بأهداف عرض التكوين (مخرجات التعلم).

5. تحديد المهارات المهنية التي يقدمها التكوين.

6. تحديد المهارات الشخصية التي يقدمها التكوين.

7.البرنامج

المحور 3: التنظيم البيداغوجي

يثمن عرض التكوين ويحقق أهدافه من خلال التنظيم البيداغوجي. إذ تتطور الخصائص البيداغوجية باستمرار ومن الضروري تحديد الإطار البيداغوجي المستخدم أثناء التكوين. كما أن تطوّر مفاهيم طرق ومهارات التعلم تعدّ الآن العناصر الأساسية للتجديد الجامعي ولتأهيل خريجي المستقبل.

1 .تحديد المقاربات البيداغوجية الملائمة لعرض التكوين

2 .تحديد طرق التعلم الملائمة لعرض التكوين

3 .استخدام التكنولوجيا الرقمية في مراحل التعلم.

4. تحديد الأنشطة ذات الطابع الممهنن.

المحور 4: تقييم مخرجات التعلم

مع تتطور أساليب التعلم، أصبح من الضروري مواءمتها مع أساليب التقييم وإقرار وجود شروط لنجاح الطلبة المقبولين لمتابعة عرض التكوين المقترح.

1. تحديد طرق تقييم مخرجات التعلم

2. تحديد طرق تقييم اكتساب المهارات المكتسبة.

3. طرق متابعة نتائج الطلبة وشروط نجاحهم.

المحور 5: الشراكة الدولية (إن وجدت)

1 .إطار للتعاون الفعلي

2 .تعاون مندرج ضمن الأولويات الوطنية

3 .حركية الطلبة

4. حركية الاساتذة

المحور 6: الشهادة المشتركة (إن وجدت)

1 .الصياغة المشتركة

2 .التنفيذ المشترك

3. إدارة المسلك المشترك

يمثّل هذا الدليل مرجعا لكيفية صياغة عرض التكوين وتقييمه من طرف النظراء. ويحتوي على الوثائق التالية:

-جذاذة مطلب تأهيل التكوين

- جذاذة تقييم عرض التكوين.

ملحق تفسيري موجه لمقترحي عروض التكوين.

- ملحق تفسيري موجه للمشرفين على التقييم.

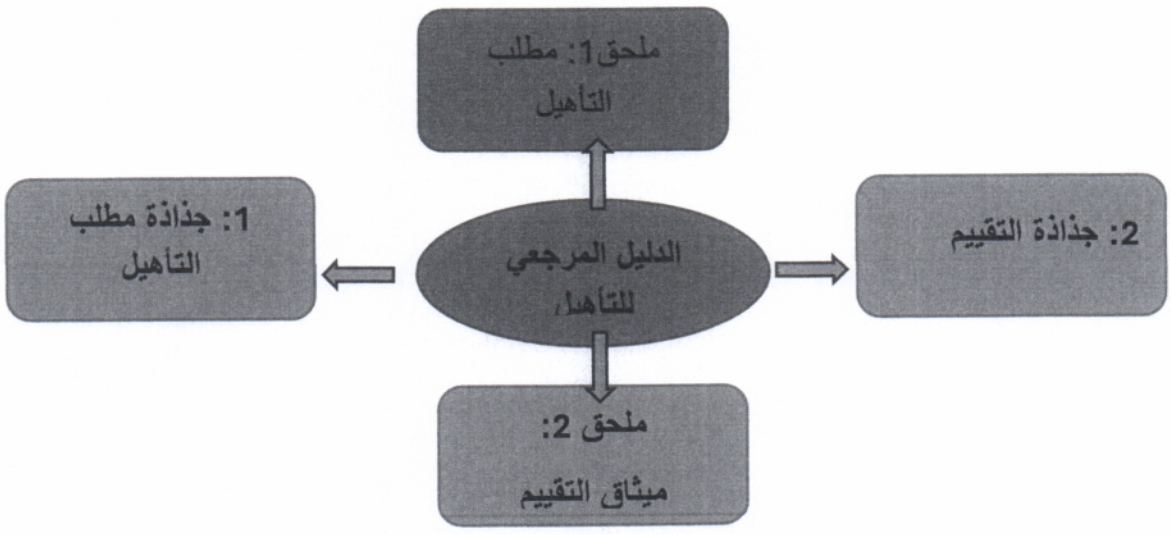

المبادئ التوجيهية:

1. الدليل المرجعي للتأهيل

ستخضع عروض التكوين لشروط الدليل المرجعي للتأهيل.

سيتم تجديد جذاذة مطلب التأهيل وفقا للشروط المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للتأهيل.

ستكون لجان التأهيل مسؤولة عن تقديم تقييم نوعي وكمي وفقاً لما ورد بالدليل المذكور.

2. تحديد شهادات الماجستير حسب المادة

في إطار منظومة التعليم العالي التونسية، شهادة الماجستير هي شهادة جامعية وطنية من المرحلة الثانية تمتد الدراسة فيها على 4 سداسيات بعد شهادة الإجازة أو ما يعادلها. حيث يتم التوسع في المفاهيم الأساسية المكتسبة في شهادة الإجازة.

وتستند تسميتها إلى تصنيف هرمي محدد من حيث "المجالات والمواد والمسالك."

وقد أدى تصنيف شهادة الماجستير باعتماد المسالك إلى التخصص المفرط، كان يهدف في فترة أولى إلى تقديم تكوين موجه لتلبية متطلبات دقيقة لسوق الشغل. وتشير النتائج المتباينة للاندماج المهني لحاملي شهادة الماجستير الحاليين إلى ضرورة تعديل هذا التمشي .

وتتمثل المهمة الجديدة لشهادة الماجستير في التركيز على مادة محددة يمكن أن تؤدي إلى الاندماج المهني في عدد من المهن، أو إلى الإعداد للانخراط في البحث العلمي في إطار أولويات المؤسسة.

وعلى هذا الأساس، سيتم تصنيف كل شهادة ماجستير باعتماد " المادة " وليس "المسلك". علما وأن **"الدليل التونسي للمجالات العلمية RTDS"** يوفر قائمة مواد ستتم مراجعتها بالتنسيق مع اللجان الوطنية القطاعية.

3. شهادات ماجستير ذات جذع مشترك:

نظرا لتزايد عدد مسالك شهادات الماجستير مقارنة بالانخفاض الكبير لعدد الطلبة المسجلين فيها إضافة إلى تراجع جاذبية عدد من شهادات ماجستير البحث، فقد تقرر توحيد شهادات الماجستير المهني وشهادات ماجستير البحث على مستوى (السنة الأولى M1).

وينتج عن ذلك شهادات ماجستير ذات جذع مشترك في (السنة الأولى M1) وتخصص في السنة الثانية بحث M2Recherche) أو السنة الثانية مهني (M2Professionnel)

يمكن أن تؤدي شهادة الماجستير ذات جذع مشترك إلى عدّة مسالك تكوين في السنة الثانية M2وينبغي أن يحدّ عدد الطلبة المتناقص من عدد شهادات الماجستير المؤهلة.

يتم تحديد مسالك التكوين على مدى سداسيي السنة الثانية من شهادة الماجستير كما يجب صياغة مسالك الماجستير المهني بصفة حصرية استنادا على الاندماج المهني.

ويجب أن تكون المسالك المتعلقة بالبحث العلمي متجذرة في أنشطة البحث العلمي للمؤسسة المعنية، مع مقروئية واضحة وشاملة لدراسات الدكتوراه الواعدة من حيث التشغيلية.

4. برنامج ماجستير واحد لكل جامعة

يُقترح إفراد ماجستير واحد لكل جامعة في كل مادة مع إعطاء مجال أكبر للجامعات المشتتة جغرافياً.

5. ترابط الاختصاصات interdisciplinarité وتعدد الاختصاصات multidisciplinarité

تُصنف شهادات الماجستير حسب عشرة مجالات. ويقدم جل الجامعات التونسية عروض تكوين في خمسة مجالات منها على الأقل. ويفتح هذا الوضع آفاقاً متعددة للعمل التشاركي بين الأكاديميين من مختلف التخصصات الذين يمكنهم إحداث شهادات ماجستير إما في اختصاصات مترابطة أو في اختصاصات متعدّدة. ويجب أن تستند هذه الخيارات على دراسة متكاملة للاندماج المهني. في كنف مناخ يحفز العمل المشترك للاستغلال الأمثل للموارد الوطنية.

يجب على جميع المتدخلين التشجيع على إحداث شهادات الماجستير ذات الاختصاصات المترابطة والاختصاصات والمتعدّدة.

نظام "التخصّص الرئيسي- التخصّص الفرعي" Dispositif Majeur- Mineur

إذا كانت الشهادة الجامعية مبنية على مبدأ ترابط وتعدّد الاختصاصات، فيمكن أن يستند توزيع الوحدات التعليمية على نظام "التخصص الاساسي-التخصص الفرعي".

أحد مكونات ترابط وتعدّد الاختصاصات هو "التخصص الرئيسي"، وسيتم اعتبار "التخصص الفرعي" كمكوّن ثان. ويستند في توزيع الوحدات التعليمية على أساس 3/2 للمكون "الاساسي" و3/1 المكون "الفرعي".

يمثل المكون الرئيسي القاعدة الأساسية للتخصص الرئيسي وللمسلك الذي تم اختياره، ويوفر المكون الفرعي انفتاحا على الأسس المتينة لمادة ثانية

6. الشهادة المشتركة والشهادة المتعددة

لقد أصبح تجميع الموارد البشرية والمادية داخل الجامعة الواحدة وبين الجامعات ضرورة حتمية في ضوء تنوع ووفرة الموارد لدى المؤسسات.

وبهدف تحديد شهادات الماجستير ذات الجذع المشترك حسب المادة، في سياق ترابط وتعدّد الاختصاصات، ينبغي أن يقدم العمل المشترك بين المؤسسات مجموعة من الحلول للرفع من مستوى الاندماج المهني لخريجي التعليم العالي مستقبلا.

من الناحية العملية يمكن تحقيق ذلك عبر الشهادات المشتركة والشهادات المتعددة. وفي جميع الحالات، يجب تنظيم عروض التكوين بطريقة تشمل جميع المراحل المطلوبة، بدءًا من صياغة شهادة الماجستير وحتى التخرج مرورا بجميع مراحل التنفيذ .

سيتم اقتراح إطار عمل مؤسسي بشأن الشهادات المشتركة والشهادات المتعددة يعرض على المؤسسات لإعطائها مقروئية شاملة حول هذه الجوانب.

ويشجّع مختلف المتدخلين على إحداث الشهادات المشتركة والشهادات المتعددة.